

ايكون في مكان او وضع يعنى ان الحركة لا تتحقق الا بان يوجد  
 كونه اول في آن اول في مكان اول فينبغي ذلك الكون ويحدث  
 كون ثان في آن ثان في مكان آخر او بان يوجد وضع اول بنسبة  
 اجزاء المتحركة الى مور خارجة عنه اما حاوية او محتوية فتقدم  
 ذلك الوضع ويحدث وضع اخر بالنسبة الاخرى بينهما وههنا  
 يحذف من وجهي الاذلة الحركة لا تنحصر في الحركة في الاين والحركة  
 في الوضع بل توجد في شرفها من سائر المقولات كالكيف والكم الثالث  
 ان حركة الفلك لا تكون الا وضعية فذكر الحركة في الاين مما لا يدخل  
 في الجواب ودفع ذلك الاعتراض ويكفي دفع الاول بان ذكر الحركة  
 في الاين اشارة الى مذهب المتكلمين لانهم وان اتكروا سائر المقولات  
 النسبية فقد اعترفوا بالايين وسموه بالكون وان ذكر الحركة في الوضع  
 اشارة الى مذهب الحكماء ومن المتكلمين من توهم ان الاجتماع  
 الذي كان من الاكوان الاربعة في مقوله الوضع وبهذا الجواب  
 يندفع الشك ايضا في الحقيقة وايضا يندفع به بان يقال ان  
 ذكر الحركة في الاين في الجواب اشارة الى اطلاق قوله في السؤال  
 والحركة امر غير فار الذات اء والى دفعه بان امتناع بقائها  
 انما هو بارتفاع بشئ من الموجودات التي يفتقر للحركة  
 اليها فيلزم ارتفاع الواجب ايضا وبهذا التقرير يظهر كذا ان  
 ذكر قوله في الاين او الوضع الاول اء انما هو لدفع قوله وانكل  
 مستندا الى الواجب من غير ان يكون لها بداية وفيد الاول  
 باعتبار وحدته كلفرد لا باعتبار النوع واعتراض عليه بان الاين  
 او الوضع الاول وان كان ممكن البقاء نظر الى ذاته كمن جاز ان  
 يمتنع بقائه بالقيم فلا يلزم من استناده الى الواجب وجوب وجوده  
 بقائه حتى يمتنع حدوث الحركة واجيب بان الاين او الوضع الاول  
 اذا استند الى ذات العايب لم يمتنع وجوده امتناع بقائه لانه نظر

الى ذاته

الى ذاته كما سلمه المعتز والابا بنظر الى غيره لانه ذلك لا بد ان يكون  
 بزوال بشئ مما يتوقف عليه وجوده في الزمان الثاني وذلك يمتنع اذ  
 قد فرض ان علته ذات الواجب وحده وان فرض استناده الى  
 الفهم يتصور استناده الحركة الى ذات الواجب ايضا الا ان يمتنع  
 الحركة من زوال علته الاين او الوضع الاول وقيل فيه نظر ان  
 ليس هو المفروض الا ان العلة المؤثرة في الاين او الوضع الاول  
 فكذا الواجب وحده وهو لا يمتنع ان يكون الثابت مشروطا بشرط  
 واجب الزوال وايضا لا يلزم من كون الواجب وحده علة مؤثرة  
 في الحركة عدم توقف الثابت على زوال علة الوضع او الاين  
 وبهذا يظهر ما في قوله في الماهية الغير القارة لانكون اثر الواجب  
 ثانيا مثل وافول فيه كلام لان ذلك الشرط اما موجود او غير  
 من الموجود والمعدوم او عدم موجود او معدوم وفي الكلام لا  
 يخفى على الراعي انما تقدم من التفصيل وان زوال علة الوضع  
 او الاين ابا محذور بشئ او بعدمه وفي الكل ما لا يفتقر على التماثل  
 في الكلام على ان معفا استناده الى ذات الواجب وجوب كون  
 مقتضى ذاته فلو كان ثم بشرط او توقف على الخ لم يكن ذلك الشئ  
 مقتضى الذات بل يكون مقتضى المجموع وهو خلاف المفروض  
**قوله** الممتنع ماهية الحركة اء يعنى ان ماهية الحركة ليست  
 هيتها بمقتضى الحركة اذ لو كانت محققة لم تكن مخالفة لطبيعة  
 الاثر الغير الباقية بل كانت موافقة لها كانت ايضا غير باقية  
 وهو خلاف المفروض فلا يكون محققة فلا يكون الذات علة لها  
 وهذا ليس بمناف لكون الحركة الجزئية من الموجودات الخارجية  
 الا ترى الى ان الكلي الطبيعي ليس بموجود في الخارج مع لونه اقارده  
 موجودة فيه بناء على ما مر وههنا بحث لان ماهية الحركة اعتبارا  
 مع كون افرادها موجودة في الخارج بعيد عن القبول عند العقول

كتاب في بيان ما...

كتاب في بيان ما...

Copyrighted material